



الْجُمْهُورِيَّةُ اللَّبْنَانِيَّةُ

وَزَارَةُ الْمَالِيَّةِ

الوزير

التاريخ: ٢٠٢١/١٠/٧

النص الحرفي لكلمة وزير المالية يوسف الخليل في حفل اختتام "مشروع دعم تحديث المديرية العامة للشؤون العقارية في لبنان" FEXTE :

" نجتمع اليوم بمناسبة حفل اختتام "مشروع دعم تحديث المديرية العامة للشؤون العقارية في لبنان" FEXTE والذي أثمر عن مشروع قانون تحديث المعاملات العقارية والذي تبنت الحكومة إقراره في بيانها الوزاري.

تساهم الحوكمة والإدارة الجيدة للأراضي في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل وهو أمر مهم من أجل بناء اقتصاد حديث يضمن حقوق الملكية ويدعم الاستثمارات بشفافية على نطاق واسع.

إن من أبرز أهداف تحديث أنشطة المديرية العامة للشؤون العقارية هو التطوير التنظيمي والمؤسسي للمديرية وتحديث القوانين العقارية لتحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطن والحد من الفساد. من غير المقبول أن نسمح من الآن وصاعداً بأن يتعرض المواطن لأي نوع من الإبتزاز أو دفع الرشى أو من المماطلة في إنجاز معاملاته. لذا، سوف نعمل بكل جهد لتعزيز الشفافية من أجل الحفاظ على حقوق المواطنين لإعادة الثقة بين المواطن والدولة.

من المعلوم أن من أبرز مهام هذه الحكومة وضع حد للإنهيار الحاصل من خلال مقاربات استثنائية للمعالجة المطلوبة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والمالية والمعيشية الخانقة وما رافقها من إنهيار للعملة الوطنية والارتفاع الكبير في أسعار السلع وتطبيق خطة إنقاذية بانته معالمها بالبده بالمفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

كان لوزارة المالية تجربة مع البنك الدولي منذ أكثر من ٢٢ عاماً من خلال مشروع تنظيم وتحديد عمليات السجل العقاري وقد استمر هذا النهج التطويري مع هذا المشروع لغاية يومنا هذا. وقد ساهمت هذه الشراكة بوضع أطر للمعاملات القانونية والتنظيمية والمؤسسية المطلوبة وذلك للانتقال إلى مرحلة التحول الرقمي في المديرية العامة للشؤون العقارية. إن مسار العمل في هذه المديرية يواجه عقبة أساسية وهي الدمج بين النظم القديمة والحديثة معاً، لذلك سنسعى في الوزارة مع الجهات الخارجية للدول المانحة للبده بمشاريع مستقبلية من أجل تطوير الإدارات العامة في لبنان.

في الختام، إننا في وزارة المالية اللبنانية نثمن الشراكة اللبنانية الفرنسية والعلاقة الثنائية الممتازة بين لبنان وفرنسا ونشكر وزارة المالية الفرنسية على دعمها المستمر لنا".

المكتب الإعلامي